الامونيا سنويا لتسديد قيمة المعدات الامريكة ، وقد قدرت قيمة هذه الصفقات من كل طرف في حدود ٥٠٠ مليون دولار في السنة على اساس الاسعار الحالية . وتنص العقود على المباشرة بالتسليم عام ١٩٧٨ ، وستستعمل هذه المواد الكيميائية في صناعة الاسمدة(٢٦). وبالاضافة الى ذلك هنالك خطط ضخمة للتعاون مع شركات امريكية ويابانية لتطوير حقل غاز ياكوتسكيا الهائل في شرقي سيبيريا ومع شركات امريكية اخرى للتعاون في تطوير حقل الغاز الكبير في اورينغوي في غرب سيبيريا كما كانت هنالك خطط لتطوير حقل نفط ثيومن في سيبيريا الغربية بالتعاون مع اليابان ، بيد أن هذه الخطط قد تعثرت عندما اصر السوفييت على انهم لن يبيعوا اليابانيين سوى ٢٥ مليون طن في السنة من انتاج هذا الحقل من النفط بعد تطويره ، بينما يريد اليابانيون ان يحصلوا على ٤٠ مليون طن سنويا من هذا الانتاج . واقع الامر، أن معظم هذه الصفقات الضخمة ما زالت حبرا على الورق لان عقبات عدة تعترض سبيل اقرارها بصورة نهائية ليس اقلها امتناع الكونغرس الامريكي عن اقرارها . ومن جهة اخرى ، ابرمت مؤخرا بين الاتحاد السوفييتي وشركة « ايني » الايطالية الحكومية صفقة مقايضة ضخمة تقدر قيمتها بحوالي ٩٥٧ مليون دولار . وتقضي الصفقة بأن تقوم شركة ايني الايطالية الحكومية بتزويد الاتحاد السوفييتي بست معامل بتروكيميائية و ٢٤ محطة ضخ على أن يسدد السوفييت ثمن هذه المعامل والمحطات بامدادات من النفط والغاز الطبيعي ومنتجات المعامل المزمع انشاؤها . وهنالك موضع الدراسة الان مشروع لبناء محطات نووية ضخمة لتوليد الكهرباء بتوظيف استثمارات المانية غربية كبيرة فيها على أن يحصل الالمان الغربيون على جزء من انتاج هذه المحطات من الكهرباء بمد شبكة خطوط كهربائية قوية . أضف الى ذلك شبكة خطوط انابيب الغاز الضخمة التي يجري مدها حاليا لتصل الى فرنسا قبل نهاية عام ١٩٧٥ والتي ستزود العديد من اقطار اوروبا الغربية بكميات من الغاز الطبيعي السوفييتي تزيد على ٢٠ مليار متر مكعب في السنة في المرحلة الاولى ، وان كان من المتوقع لمثل هذا النوع من المشاريع ان يتزايد في المستقبل القريب .

ان السمات العامة لهذه المشروعات جميعا هي أولا انها تنصب اما على تطوير مصادر الغاز الطبيعي في سيبيريا او انها تستهدف تطوير الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية في الاتحاد السوفييتي .

ثانيا : ان الجانب الغربي في هذه الاتفاقيات يقدم المعدات والمعامل او الاموال اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات .

ثالثا : ان هذه الاتفاقيات هي بصورة عامة اتفاقيات مقايضة ، اي أن الجانب الغربي يقدم المعدات والمعامل والخبرة التكنولوجية الخ ويسدد الجانب السوفييتي اثمانها من انتاج هذه المشروعات بعد تنفيذها أو يسدد اثمانها سلعا اخرى يحتاجها الجانب الغربي .

من الناحية الاقتصادية البحتة ، يظهر من النظرة الاولى لهذه المشروعات ان فيها فوائد اقتصادية جمة لكلا الطرفين . فهي توفر للجانب الغربي سوقا جديدة واسعة لتصدير سلعه الانتاجية كما انها توفر له مصادر اضافية من الطاقة ، ولا سيما الغاز الطبيعي ، وهي مصادر يحتاجها حاجة ماسة ، كما انها توفر للجانب الغربي ايضا سلعا كيميائية أساسية غير مكتملة التصنيع تستخدم كلقيم في عمليات التصنيع النهائية لتصنع منها السلع الاستهلاكية . اما بالنسبة للجانب السوفييتي فتوفر له رؤوس الاموال والمعدات والمعامل اللازمة للسير بخطط تطوير الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية لديه بخطوات حثيثة للمسارعة في وتيرة تطوير الاقتصاد السوفييتي ولادخاله مرحلة التصنيع الاستهلاكي على نطاق واسع بحيث يصبح الاقتصاد السوفييتي في طليعة دول العالم في الحجم الاجمالي لانتاجه العام حسبما يطمح المخططون السوفييت في المستقبل المنظور .

وتدل هذه الاتفاقيات من الناحية الاقتصادية على أن الاتحاد السوفييتي يعاني من نقص نسبي في انتاج المعدات والمعامل واللوازم الاخرى الضرورية لتطوير اقتصاده بالسرعة العالية التي يطمح اليها مخططو الاقتصاد السوفييتي . وليس سرا ايضا ان الميزان التجاري السوفييتي مع دول المعسكر الغربي يعاني من عجز مقداره حوالي ٥٠٠